AE

الأمم المتحدة

Distr.
GENERAL

A/52/179
E/1997/76
11 June 1997
ARABIC
ORIGINAL: ENGLISH

الجمعية العامة
المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الجمعية العامة
الدورة الثانية والخمسون
البند ٢٠ (د) من القائمة الأولية*
تعزيز تنسيق المساعدة الإنسانية والمساعدة الغوثية التي تقدمها الأمم المتحدة في حالات الكوارث، بما في ذلك المساعدة الاقتصادية الخاصة: تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني

المجلس الاقتصادي والاجتماعي
الدورة الموضوعية لعام ١٩٩٧
جنيف، ٣٠ حزيران/يونيه - ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٧
البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت**
تنفيذ الوكالات المتخصصة والمؤسسات الدولية المتصلة بالأمم المتحدة لإعلان منح الاستقلال للبلدان والشعوب المستعمرة

رسالة مؤرخة ٩ حزيران/يونيه ١٩٩٧ موجهة إلى الأمين العام من رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف

يشرفني أن أوجه انتباهكم إلى الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، التي عقدتها اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفقا لولايتها المتمثلة في تشجيع تقديم الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني في الفترة الانتقالية. وقد عقدت الحلقة الدراسية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ في عمان، الأردن.

ووفرت الحلقة الدراسية إطارا لتبادل التجارب والخبرات بشأن مختلف جوانب التحديات الراهنة التي يواجهها الشعب الفلسطيني في جهوده الرامية إلى تشجيع التنمية البشرية المستدامة، وبشأن دور المساعدة الدولية في ذلك الصدد. وحضرت الحلقة الدراسية الحكومات المانحة وغيرها من الحكومات، وعدد من المنظمات الحكومية الدولية، والمؤسسات والكيانات التابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومسؤولون من السلطة الفلسطينية، ومنظمات غير حكومية نشطة في الميدان، علاوة على خبراء من المنطقة وسواها وتعتبر اللجنة أن الحلقة الدراسية كانت لقاء مفيدا وتأمل أن تكون قد أسهمت بشكل بناء في الجهود الرامية إلى

---

* A/52/50.

** E/1997/100.

تشجيع تحسن الأوضاع المعيشية للفلسطينيين وفي تطلعاتهم للتنمية الاقتصادية، والتي تعتبر أساسية لتحقيق سلام عادل ودائم في المنطقة.

وأتشرف بأن أرفق طيه، لعلمكم، تقرير الحلقة الدراسية (انظر المرفق)، وأكون ممتنا لو تفضلتم بتعميم نص هذه الرسالة والتقرير بوصفهما وثيقة من وثائق الجمعية العامة، في إطار البند ٢٠ (د) من القائمة الأولية، ومن وثائق المجلس الاقتصادي والاجتماعي في إطار البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت.

(توقيع) إيبرا ديغوان كا
الرئيس
اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني
لحقوقه غير القابلة للتصرف

المرفق

تقرير حلقة الأمم المتحدة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، المعقودة في عمان في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧

الموضوع: احتياجات التنمية البشرية الفلسطينية

المحتويات

	الفقرات	الصفحة
أولا - مقدمة	١ - ١٦	٤
ألف - تنظيم الحلقة الدراسية	١	٤
باء - المشاركون	٢ - ٩	٤
جيم - جدول الأعمال	١٠ - ١١	٦
دال - افتتاح الحلقة الدراسية	١٢ - ١٦	٦
ثانيا - الجلسة العامة: تلبية احتياجات التنمية البشرية الفلسطينية: دور المجتمع الدولي	١٧ - ٣٠	٨
ثالثا - موجز اجتماعات المائدة المستديرة	٣١ - ٥٥	١٠
المائدة المستديرة الأولى: التنمية البشرية المستدامة كأساس لبناء الدولة	٣١ - ٣٦	١٠
المائدة المستديرة الثانية: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة	٣٧ - ٤٨	١٢
المائدة المستديرة الثالثة : تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على الوجه الأكمل في المجتمع	٤٩ - ٥٥	١٦
رابعا - الجلسة الختامية	٥٦ - ٥٩	١٨

أولا - مقدمة

ألف - تنظيم الحلقة الدراسية

١ - عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف الحلقة الدراسية المعنية بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني وفقا لولايتها المتمثلة في تشجيع تقديم الدعم والمساعدة الدوليين للشعب الفلسطيني في الفترة الانتقالية. وقد عقدت الحلقة الدراسية في الفترة من ٢٠ إلى ٢٢ أيار/مايو ١٩٩٧ في عمان.

باء - المشاركون

٢ - مثل اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف وفد يضم السيد إيبرا ديغوان كا (السنغال)، رئيس اللجنة؛ والسيد برونو إدواردو رودريغيز باريا (كوبا)، نائب الرئيس؛ والسيد جورج صليبا (مالطة)، المقرر؛ والسيد ألونكييو كيتيخون (الجمهورية اللاوية الشعبية الديمقراطية)؛ والسيد ناصر القدوة (فلسطين). وتولى رئيس اللجنة رئاسة الحلقة الدراسية وقام المقرر بدور المقرر لها.

٣ - ووجهت دعوات للمشاركة في الحلقة الدراسية إلى الحكومات، والمنظمات الحكومية الدولية، ومؤسسات ووكالات منظومة الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. ودعي عدد من الخبراء إلى تقديم عروض في الحلقة الدراسية.

٤ - وكانت حكومات البلدان التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الروسي، والأرجنتين، والأردن، واسبانيا، واستراليا، واندونيسيا، وايطاليا، وباكستان، وبروني دار السلام، وبلجيكا، وبنغلاديش، وبولندا، وتركيا، وتونس، والجزائر، وجنوب أفريقيا، ورومانيا، والسويد، والصين، وعمان، وفرنسا، وفييت نام، وقبرص، وقطر، والمغرب، والمملكة العربية السعودية، والنمسا، والهند، وهولندا، واليابان، واليمن، واليونان.

٥ - وشاركت في الحلقة الدراسية المؤسسات والوكالات والكيانات الأخرى التالية التابعة لمنظومة الأمم المتحدة: اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا؛ وصندوق النقد الدولي؛ ومكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة؛ ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة؛ وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة؛ وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛ ومفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان؛ وصندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ووكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى؛ ومنظمة الصحة العالمية.

٦ - وكانت المنظمات الحكومية الدولية التالية ممثلة في الحلقة الدراسية: الاتحاد الأوروبي، والبنك الإسلامي للتنمية؛ ومنظمة المؤتمر الإسلامي.

٧ - وشارك وفد فلسطين في أعمال الحلقة الدراسية.

٨ - وقدم الخبراء التالية أسماؤهم ورقات عمل*: السيد عبد الكريم أبو الهيجا، مدير الشؤون الفلسطينية بوزارة الشؤون الخارجية الأردنية؛ والسيد حسن أبو لبده مدير المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء بالسلطة الفلسطينية؛ والسيد دياب عيوش نائب وزير الشؤون الاجتماعية بالسلطة الفلسطينية؛ والسيد ابراهيم دقاق الخبير الاستشاري ومدير مشروع التنمية البشرية بالقدس؛ والسيدة منى دروزة الباحثة بدائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الشؤون الخارجية الأردنية؛ والسيد جون ميشيل دومون أمين عام الرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي - العربي ببروكسيل؛ والسيد جيل فيلر المدير الإداري لشركة البحوث Info-Prod (الشرق الأوسط)، المحدودة، رامات - غان؛ والسيدة ماريا هولت الباحثة بالمجلس البريطاني بلندن؛ والسيد ريك هوبر مدير البحوث بمعهد فافو (FAFO) للعلوم الاجتماعية التطبيقية بأوسلو؛ والسيد خندقار مزمل حق مدير عام مصرف غرامين بدكا؛ والسيدة زهيرة كمال مدير عام مديرية تخطيط وتنمية شؤون المرأة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالسلطة الفلسطينية؛ والسيد باتريك كاين مدير مكتب نيويورك التابع لمركز موارد التنمية بغزة؛ والسيد جورج قصيفي رئيس قسم التنمية البشرية باللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا بعمان؛ والسيدة فتحية نصرو الأستاذة المساعدة ورئيسة البرنامج الجامعي للتقييم والتنمية، بجامعة القدس بالقدس؛ والسيدة نهلة كوره ممثلة اللجنة الفنية لشؤون المرأة في رام الله؛ والسيدة ميرا د. رزق بمؤسسة ويلفير باتحاد الرفاه بجنيف؛ والسيد نادر عزت سعيد الخبير الاستشاري ونائب رئيس مشروع التنمية البشرية في رام الله؛ والسيد محمد شتية مدير عام المجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير بالسلطة الفلسطينية.

٩ - وشاركت في الحلقة الدراسية المنظمات غير الحكومية التالية بصفة المراقب: منظمة تضامن الشعوب الأفريقية - الآسيوية، ومنتدى الفكر العربي، واتحاد النساء العربيات، وخدمات الإغاثة الكاثوليكية، ومركز دراسات وبحوث الشرق الأوسط المعاصر، والتعاون من أجل التنمية، والاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، والمعهد الأردني للدبلوماسية، والجمعية الأردنية للحد من التصحر وتنمية البادية، ومؤسسة الشرق الأدنى، وجمعية الهلال الأحمر الفلسطيني، ومجلس الإسكان الفلسطيني، والجمعية العلمية الملكية، وجمعية إنعاش الأسرة ومؤسسة UMNO Youth Malaysia، وبرنامج الدراسات النسائية في جامعة بيرزيت. وحضر الحلقة الدراسية أيضا ممثل للجنة التنسيق الآسيوية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين.

---

* لم يتمكن من الحضور إلى عمان السيد محمد غادية مدير إدارة التنمية البشرية بوزارة التخطيط والتعاون الدولي بالسلطة الفلسطينية، الذي قبل الدعوة لتقديم ورقة عمل في الحلقة الدراسية، لأن السلطات الاسرائيلية منعته من ذلك. وقد أتيحت للمشاركين ورقة العمل التي أعدها.

جيم - جدول الأعمال

١٠ - كان الهدف من الحلقة الدراسية توفير إطار لمناقشة متخصصة بشأن تشجيع التنمية البشرية الفلسطينية فضلا عن الجوانب المختلفة المتعلقة بتقديم المساعدة الدولية إلى الشعب الفلسطيني، ومشاكل إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني، والتنمية المستدامة للاقتصاد الفلسطيني، والجهود المبذولة في بناء المؤسسات وبناء الدولة منذ أيار/مايو ١٩٩٦، عندما عقدت اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف حلقة الأمم المتحدة الدراسية الأخيرة المعنية بتقديم المساعدة للشعب الفلسطيني في القاهرة.

١١ - وتناول المشاركون بتعمق في الجلسة العامة وفي أثناء مناقشات المائدة المستديرة القضايا الأربع التالية:

(أ) تلبية احتياجات التنمية البشرية الفلسطينية: دور المجتمع الدولي؛

(ب) التنمية البشرية المستدامة كأساس لبناء الدولة؛

(ج) تشجيع القضاء على الفقر والتنمية المستدامة؛

(د) تشجيع المساواة بين الجنسين واشتراك المرأة الكامل في المجتمع.

دال - افتتاح الحلقة الدراسية

١٢ - في الجلسة الافتتاحية، أدلى السيد عبد الله النسور، نائب رئيس الوزراء ووزير الشؤون الخارجية بالوكالة، الأردن، ببيان. وتلا السيد بيتر هانسن، ممثل الأمين العام والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا)، بيانا بالنيابة عن الأمين العام للأمم المتحدة. وأدلى ببيانين أيضا السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، والسيد ماهر المصري، وزير التجارة والاقتصاد، السلطة الفلسطينية، ممثلا عن فلسطين.

١٣ - واستعرض السيد عبد الله النسور، نائب رئيس الوزراء، في بيانه دعم الأردن القديم العهد للقضية الفلسطينية، ومساعدة الأردن الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني في الأراضي المحتلة وفي الأردن، فضلا عن جهوده الرامية إلى إنهاء الاحتلال الاسرائيلي. وذكر أنه منذ إنشاء السلطة الفلسطينية، دخل الأردن في اتفاقات عديدة معها كانت حافزا للآخرين. وقال إن السلام في المنطقة يجب أن يقوم على الشرعية الدولية، وإنه ينبغي ألا يقسم السلام ولا الأراضي، كما تجب معارضة التغييرات التي قامت بها

اسرائيل على أرض الواقع، كما حصل مؤخرا ومن جديد من خلال أنشطة المستوطنات التي تم تنفيذها في القدس. والمطلوب الآن بذل جهود ملحة لمنع تفسخ عملية السلام، التي دعمها الأردن منذ البداية في مدريد.

١٤ - وفي البيان الذي تلاه السيد بيتر هانسن، ممثل الأمين العام والمفوض العام لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى، بالنيابة عن الأمين العام، أعرب الأمين العام عن اعتقاده أنه بإمكان أسرة منظمات الأمم المتحدة أن تسهم إسهاما جوهريا في عملية السلام بالمساعدة على إرساء أسس متينة للسلام في الأراضي الفلسطينية عن طريق إيجاد الهياكل الأساسية الفعالة، وبناء القدرة المؤسسية، وتحسين الأوضاع المعيشية. وأضاف أنه يتم بذل كل جهد لتعبئة موارد منظومة الأمم المتحدة بطريقة متماسكة داخل إطار البرنامج المتكامل لتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني المعتمد في عام ١٩٩٥. وبينما تستمر الجهود المبذولة للعمل على إيجاد ظروف واقعية مؤاتية للسلام والاستقرار، هناك قلق دولي بالغ حول مستقبل مفاوضات السلام. وأعرب الأمين العام عن خالص أمله في أن تكثف الأطراف جهودها للتغلب على العقبات التي تحول دون العودة المستدامة إلى عملية السلام.

١٥ - وذكر السيد أيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، بجهود اللجنة في حشد المساعدة الدولية لتشجيع التنمية والازدهار الاقتصاديين في الأراضي الفلسطينية. وذكر أن تلك الجهود تكثف بصفة خاصة منذ بداية عملية السلام الحالية، عندما أكدت الجمعية العامة أن للأمم المتحدة مسؤولية دائمة بالنسبة لقضية فلسطين إلى حين حل القضية في جميع جوانبها وفقا للشرعية الدولية. وأضاف أن السبيل الوحيد للسير قدما الآن هو العودة إلى طريق الصلح والتطبيع الذي بدأ السير فيه في عام ١٩٩٣، والتنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها. وقال إن من رأي اللجنة أن الوقائع الجديدة الحالية، التي انبثقت عن الاتفاقات التي تم التوصل إليها، أتاحت فرصا عديدة جديدة للعمل أمام الشعب الفلسطيني، وتحتاج إلى دعم المجتمع الدولي. وذكر أن الانسان الفلسطيني هو في صميم الجهود والمناقشات المتعلقة بالتنمية. فالإنسان الفلسطيني هو الذي عانى من الصعوبات التي ولدها الاحتلال المستمر، وانعدام السلام، والمشاكل القائمة في وجه عملية التنمية. وأكد أن تحسين الأوضاع المعيشية للفلسطينيين وتطلعاتهم لمستقبل أفضل ستسهم في خلق الأسس الضرورية للسلام.

١٦ - وقال السيد ماهر المصري، وزير التجارة والاقتصاد في السلطة الفلسطينية، ممثلا فلسطين، في بيانه إن للأمم المتحدة والمجتمع الدولي دورا أساسيا في استرجاع الحقوق الفلسطينية، على أساس التنفيذ التام لاتفاقات السلام التي تم التوصل إليها، بدءا بإعلان المبادئ الذي صدر عام ١٩٩٣. وقال إن هناك الآن خطر نزاع متجدد نتيجة لعدم رغبة اسرائيل في تنفيذ الاتفاقات ذات الصلة ولاستخدامها المستمر لتدابير مثل مصادرة الأراضي الفلسطينية وفرض قيود خطيرة على حرية الانتقال، مما يؤثر بطريقة سلبية على الأشخاص والسلع والخدمات. وأضاف أن الفلسطينيين يعانون من انحطاط اقتصادي لم يسبق له مثيل منذ عام ١٩٦٧، وأن حقهم في الثقافة قد انتقص بمنع الطلبة من الوصول إلى بعض الجامعات؛ كما أن التجارة الفلسطينية تعرضت لقيود صارمة؛ ويعاني المزارعون من مصادرة أراضيهم ومن عدم وجود فرص للتسويق.

وفي ظل ظروف كهذه، لا يستطيع الاقتصاد الفلسطيني أن يعمل على أساس قوى السوق؛ وهو يعاني الضعف في حالة من التبعية. وقال إنه ينبغي للأمم المتحدة أن تسعى بإلحاح من أجل تنفيذ اتفاقات السلام ليتم تحقيق السلام لجميع شعوب المنطقة.

ثانيا - الجلسة العامة: تلبية احتياجات التنمية البشرية الفلسطينية: دور المجتمع الدولي

١٧ - شملت الجلسة العامة، المعنونة "تلبية احتياجات التنمية البشرية الفلسطينية: دور المجتمع الدولي"، كلمة رئيسية وبيانات أدلى بها ممثلو مؤسسات وكيانات تابعة لمنظومة الأمم المتحدة، ومنظمات حكومية دولية ومنظمات غير حكومية. وأجمع المتحدثون على الإعراب عن تأييدهم لهدف تعزيز التنمية البشرية المستدامة، ودعوا إلى زيادة فعالية تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الشعب الفلسطيني.

١٨ - وأكد المتحدث الرئيسي، السيد ماهر المصري، وزير الاقتصاد والتجارة، الدور الهام الذي يضطلع به المجتمع الدولي في تشجيع التنمية البشرية الفلسطينية. وقال إن على الفلسطينيين أن ينتقلوا من تصدير العمالة إلى تصدير السلع والخدمات، التي يجب أن ترقى إلى أعلى المستويات كي تتمتع بقدرة تنافسية دولية. ولكفالة هذه القدرة التنافسية، يتعين على الفلسطينيين تحسين النظام التعليمي وتدريب المعلمين وتطوير المناهج الدراسية؛ والاستعانة بالمغتربين الفلسطينيين من ذوي المهارات المناسبة؛ وتحسين التنسيق مع مجتمع المانحين. وأردف قائلا إن التدريب المهني ينبغي أن يستهدف أسواق التصدير، ولا سيما في مجال تكنولوجيا الحاسوب. واقترح إنشاء معهد دائم للتدريب في الأرض الفلسطينية للارتقاء بمهارات الفلسطينيين التنظيمية والإدارية.

١٩ - وأكد ممثل منظمة المؤتمر الإسلامي أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يحرم الشعب الفلسطيني من حقوقه الاقتصادية والإنسانية الأساسية، وأشار إلى المشاريع المشتركة التي أقامتها منظمته مع السلطة الفلسطينية فيما يتصل بمطار غزة وإنشاء مصرف بيت لحم بغية إنعاش القطاع الخاص للاقتصاد الفلسطيني.

٢٠ - وأبرز ممثل مكتب منسق الأمم المتحدة الخاص في الأراضي المحتلة الجهود التي يبذلها المكتب من أجل تنسيق المساعدة الدولية المقدمة إلى الفلسطينيين. وأبلغ نتائج آخر دراسة اقتصادية فصلية أجراها المكتب، وهي تتضمن إحصاءات عن تردي الحالة الاقتصادية الهشة في الضفة الغربية وغزة.

٢١ - ورأت ممثلة مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان/مركز حقوق الإنسان أن تعزيز سيادة القانون أمر لا بد منه لتحقيق التنمية الاجتماعية والاقتصادية، وساقت أمثلة على الخدمات الاستشارية التي يقدمها المركز إلى الفلسطينيين. وذكرت بوجه خاص المساعدة المقدمة في صياغة القوانين وفقا للمعايير

الدولية، ورسم خطة وطنية لحقوق الإنسان، ووضع مشاريع لبناء قدرات العاملين في الشرطة وإدارة السجون والقضاء والمنظمات غير الحكومية الفلسطينية.

٢٢ - وقدم ممثل صندوق الأمم المتحدة للسكان تقريرا عن الأنشطة التي يدعمها الصندوق في مجالات الصحة الإنجابية والنهوض بمركز المرأة، وشمل ذلك التثبيط عن الزواج والحمل في سن مبكرة، وتقديم صورة إيجابية عموما عن المرأة باعتبارها تؤدي دورا مساندا في جميع مجالات الحياة.

٢٣ - وذكر ممثل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) أن المنظمة تركز مواردها المالية على قياس التقدم المحرز في مجالات التدريب وبناء المؤسسات؛ وتطوير المناهج الدراسية؛ والصحة وحماية الطفل الصحيح؛ وتشجيع المساواة بين الجنسين؛ وتخفيف حدة الفقر الناشئ عن ارتفاع معدلات البطالة في الأسر الكبيرة.

٢٤ - ووجه ممثل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الانتباه إلى المشاريع الرئيسية التي يضطلع بها البرنامج في مجالات الصحة والمرافق الصحية والإسكان وتخفيف حدة الفقر، وكذلك إلى الدعم المقدم من أجل وضع خطة لتنمية الزراعة الفلسطينية وبرنامج لاجتذاب المغتربين الفلسطينيين من ذوي المهارات.

٢٥ - وأشار ممثل منظمة الصحة العالمية إلى تعاون المنظمة الواسع النطاق مع السلطة الفلسطينية في مجال وضع السياسات والتشريعات المتصلة بالصحة، وصحة المرأة، والتأهب لمواجهة حالات الطوارئ، والرعاية الصحية الأولية مع التركيز على النهج القائم على تلبية الاحتياجات الإنمائية الأساسية وتحسين نوعية الحياة.

٢٦ - وتطرقت ممثلة وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى (الأونروا) إلى الدور الذي تؤديه وكالتها منذ أمد بعيد في تعزيز التنمية البشرية الفلسطينية من خلال توفير الخدمات التربوية والصحية والاجتماعية لنحو ٣,٤ ملايين لاجئ في الوقت الحاضر. وقالت إن ثمة توافقا في الآراء على ضرورة مواصلة الاستثمار في تخفيف حدة الفقر وتنمية الطاقات البشرية للفلسطينيين إلى أن يتم حل قضية اللاجئين الفلسطينيين.

٢٧ - وتحدث ممثل صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة عن التقدم المحرز في عملية متابعة أعمال مؤتمر بيجين التي يقوم بها الصندوق في إقليم غرب آسيا، منذ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥. وذكر أن واحدا من العناصر الرئيسية للمشروع يرمي إلى زيادة إسهام المرأة في عملية التنمية البشرية الفلسطينية.

٢٨ - وذكر ممثل لجنة التنسيق الآسيوية للمنظمات غير الحكومية المعنية بقضية فلسطين أن التنمية الاقتصادية والبشرية الفلسطينية تواجه، في الوضع الراهن، تحديات أساسية، وطلب إلى المجتمع الدولي أن

يضاعف جهوده من أجل تحقيق السلام. وأبلغ الحاضرين أن اقتراحا قدم في الحلقة الدراسية الآسيوية/ندوة المنظمات غير الحكومية بشأن قضية فلسطين، المعقودة في جاكرتا، من أجل إنشاء صندوق لفلسطين برعاية حركة بلدان عدم الانحياز.

٢٩ - وقالت ممثلة الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية إن المشاركة النشطة للمرأة في جميع قطاعات المجتمع تكتسي أهمية أساسية في سياق التنمية الفلسطينية. وأضافت قائلة إن تمكين المرأة القائم على الاعتماد على النفس وبناء المؤسسات الديمقراطية يقع في صميم استراتيجية الاتحاد للبقاء في ظروف الاحتلال.

٣٠ - وقال المتحدث الرئيسي، السيد المصري، في ملاحظاته الختامية، إن الإجراءات الاسرائيلية لا تزال تحول دون وصول المساعدة إلى الفلسطينيين، وتتعارض مع التنمية البشرية لكل فرد من الأفراد.

ثالثا - موجز اجتماعات المائدة المستديرة

المائدة المستديرة الأولى: التنمية البشرية المستدامة كأساس لبناء الدولة

٣١ - ترأس اجتماع المائدة المستديرة السيد ريك هوبر. وتناول المشاركون المواضيع الفرعية التالية: جهود السلطة الفلسطينية من أجل تعزيز التنمية البشرية المستدامة؛ وملامح التنمية البشرية في الأرض الفلسطينية؛ وإطار التنمية البشرية المستدامة: تجارب البلدان الأخرى؛ وإسهام فلسطينيي الشتات.

٣٢ - وذكر السيد محمد شتية، المدير العام للمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير، أن كل ما يفعله الفلسطينيون، في ظل الظروف السياسية والاجتماعية الاقتصادية الراهنة، هو "درء الأضرار" بدلا من تعزيز التنمية. فإسرائيل تواصل ممارساتها العديدة الرامية إلى تضييق الخناق، مثل إغلاق الأراضي الفلسطينية ومصادرتها، مما يلحق بالاقتصاد الفلسطيني عواقب وخيمة. وأضاف قائلا إنه لم يرد سوى خمسة في المائة من المساعدة التي أعلن مجتمع المانحين تقديمها في عام ١٩٩٧. وفيما يتعلق بالتنمية البشرية، لا تزال الرعاية الصحية الأولية والوصول إلى الفقراء، لا سيما النساء منهم، مجالين يتسمان بالأهمية. وأوضح أن تدني مرتبات المعلمين وعدم وجود مناهج دراسية فلسطينية ولا كتب مدرسية مناسبة يزيد من حدة الصعوبات التي يواجهها النظام التعليمي؛ وأن التعليم وسوق العمل يفتقران إلى الترابط، ولا سيما في مجال التدريب المهني الذي يستوجب، إلى جانب تدريب المحتجزين السابقين، اهتماما خاصا. واستشهد ببرامج بناء المؤسسات وتوفير فرص العمل باعتبارها سبيلا هاما آخر من سبل تعزيز التنمية البشرية الفلسطينية.

٣٣ - وعرض السيد ابراهيم الدقاق، وهو خبير استشاري من القدس، الدراسة التي ستصدر قريبا عن ملامح التنمية البشرية الفلسطينية. وذكر في عرضه أن نجاح التنمية البشرية الفلسطينية واستدامتها

مرتبطان بدرجة تدعيم السلطة الفلسطينية وتمكينها من تنمية المجتمع الفلسطيني. وقال إن العقبة الرئيسية التي تحول دون التمتع بالمبادئ والحقوق المنصوص عليها في إعلان الأمم المتحدة لعام ١٩٨٦ بشأن الحق في التنمية هو استمرار حرمان الفلسطينيين من حق تقرير المصير وتواصل عملية تجريدهم من السلطة. واستدرك قائلا إن السلطة الفلسطينية تستطيع، بمشاركة الجمهور الفلسطيني، وضع منظور إنمائي جدير بالثقة للاقتصاد الفلسطيني، والتعليم والثقافة، والصحة، والأحوال الاجتماعية، وحقوق الإنسان. ومضى يقول إنه لا بد من إزالة الاختلال في التنمية ما بين المناطق الفلسطينية المختلفة وإتاحة إحصاءات موثوق بها، يؤدي فيها المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء دورا رائدا. وعلاوة على ذلك، يلزم توفير الدعم للمؤسسات الديمقراطية وسيادة القانون وحقوق الإنسان كيما يترعرع نظام الحكم الفلسطيني الناشئ.

٣٤ - وذكر السيد عبد الكريم أبو الهيجاء، مدير الشؤون الفلسطينية في وزارة الخارجية بعمان، الأردن، أن عملية السلام مشلولة وأن الأمم المتحدة يمكنها الاضطلاع بدور هام في استئنافها. وقال إن آمال السلام التي تجددت في مستهل التسعينات لم يعد هناك ما يسوغها نظرا لاستمرار الممارسات الاسرائيلية التي تنتقص من حقوق الفلسطينيين، بما يمثل انتهاكا للمعايير الدولية. وأضاف قائلا إن مجتمع المانحين الدوليين مدعو إلى إعادة تشييد الهياكل الأساسية في الأراضي المحتلة والوفاء بوعوده المتعلقة بالتعويض عن التكاليف الاقتصادية التي يتحملها الفلسطينيون نتيجة سياسة الإغلاق الإسرائيلية، وإزالة جيوب الفقر، ورفع مستوى معيشة الفلسطينيين. وختم قائلا إنه يجب تعزيز السلام بجميع جوانبه.

٣٥ - وعرض السيد جورج قصيفي، رئيس قسم التنمية البشرية في اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، نبذة عن الجهود التي تبذلها اللجنة من أجل تعزيز التنمية البشرية في البلدان العربية من خلال إقامة الشبكات الوطنية. وقال إن الغاية من كل شبكة من هذه الشبكات، التي أنشئ بعضها ولا يزال بعضها الآخر قيد النظر، هي أن تؤدي وظيفة مركز التنسيق وأن تصبح آلية تعمد اليها الوزارات والمنظمات المدنية ومراكز البحوث في سعيها إلى تحقيق التنمية البشرية المستدامة على الصعيد الوطني. وأوضح أن من شأن وضع استراتيجية عربية وبرنامج تنفيذي أن يكملا الجهود المبذولة على الصعيد الوطني. وأشار إلى أن السلطة الفلسطينية طلبت مؤخرا إلى اللجنة أن تساعدها في إنشاء شبكة فلسطينية لأنشطة التنمية البشرية المستدامة. وفيما يتعلق بالوضع الفلسطيني، أكد أن الاحتلال الأجنبي والتنمية البشرية أمران متعارضان.

٣٦ - وفي المناقشة التي أعقبت ذلك، أحاط المشاركون علما مع التقدير بإنجاز "ملامح التنمية البشرية الفلسطينية" وبنشرها عما قريب. وانصبت المناقشة على وضع برنامج للتنمية البشرية في الأرض الفلسطينية. وجرى التأكيد على ضرورة تشكيل لجنة وطنية للتنمية البشرية المستدامة كيما تكون مركز تنسيق لتحقيق هذه الغاية. وينبغي أن تضطلع وزارة الشؤون الاجتماعية والمجلس الاقتصادي الفلسطيني للتنمية والتعمير بدور هام في هذه اللجنة. وينبغي أن يراعي أي برنامج للتنمية البشرية الهيكل الديمغرافي الخاص بالأراضي الفلسطينية، حيث تقل أعمار ٥٠ في المائة من السكان عن ١٦ عاما. وذكر أن ثلث

الفلسطينيين فقط يعيشون في هذه الأراضي؛ ولا بد لأي برنامج إذا ما أريد له النجاح، من أن يشمل فلسطينيي الشتات ويستفيد من تنوعهم. وشدد المتحدثون كافة على الصلة القائمة بين التنمية البشرية وإحراز تقدم في عملية السلام. ومن الصعوبة بمكان وصف المرحلة الحالية بأنها مرحلة انتقالية؛ ولا بد من إحداث تغييرات عاجلة في السياسات التي تمارسها السلطة المحتلة لإتاحة الحد الأدنى من التنمية الاقتصادية. وينبغي، كخطوة هامة أولى، إقامة معبر مأمون ومكفول بين الضفة الغربية وغزة حفظا للسلامة الإقليمية.

المائدة المستديرة الثانية: تعزيز الجهود الرامية إلى القضاء على الفقر وتحقيق التنمية المستدامة

٣٧ - ترأست الجزء الأول من اجتماع المائدة المستديرة هذا السيدة ماريا هولت. وتناول الاجتماع المواضيع الفرعية التالية: الحاجة إلى المعلومات عن مدى الفقر وجذوره وأسبابه؛ وتحسين فرص المجتمع في الوصول إلى المرافق الرئيسية والخدمات الاجتماعية الأساسية؛ وتشجيع تهيئة فرص العمل وسبل العيش المستدامة: دور القطاع الخاص.

٣٨ - وناقش السيد حسن أو لبدة، مدير المكتب المركزي الفلسطيني للإحصاء التابع للسلطة الفلسطينية، جوانب محددة من الاحتياجات الإعلامية والمفاهيمية فيما يتصل بمكافحة الفقر. وقال إن إسرائيل كانت، فيما مضى، تهيمن هيمنة كاملة على جمع البيانات الإحصائية وتحليلها ونشرها، وقد استبعدت، على سبيل المثال، القدس التي ضُمت في عام ١٩٦٧ من دراساتها الاستقصائية عن الفلسطينيين الذين يعيشون تحت الاحتلال. ومنذ عام ١٩٩٣، اضطلع الفلسطينيون بعدد من الدراسات الإحصائية على أساس شهري وسنوي لتحديد دخل الأسر المعيشية ونفقاتها، وكذلك دراسات عن حالة الرجل والمرأة والطفل لرصد التقدم المحرز فيما يتعلق بالصكوك الدولية ذات الصلة التي تعنى بحماية حقوقهم. وأوضح أنه ينبغي إتمام المؤشرات الأولية من الناحية المفاهيمية للتوصل إلى صورة شاملة عن نوعية الحياة والفقر. وبالإضافة إلى ذلك، أكد المتحدث أهمية دراسة الجانب المكاني للفقر لتحديد جيوبه في الأراضي الفلسطينية المحتلة وكذلك أهمية استقصاء الفلسطينيين المقيمين في الشتات.

٣٩ - وناقش السيد ريك هوبر، مدير البحوث في معهد (فافو FAFO) للعلوم الاجتماعية التطبيقية بأوسلو، المآزق التي وقعت فيها استراتيجية المانحين التي صممت لتقديم المساعدة إلى الفلسطينيين في ظل تحسن الأحوال المعيشية تدريجيا. ولكن نظرا إلى تدهور الأحوال الاجتماعية والاقتصادية الناجم إلى حد بعيد عن إغلاق إسرائيل شبه الدائم للأراضي الفلسطينية المحتلة، فقد اقتضى الأمر إنفاق جانب كبير من المساعدة التي قدمت منذ عام ١٩٩٣ والبالغة بليون دولار على برامج قصيرة الأجل لتوفير فرص العمل ودعم الدخل بدلا من الاستثمار الأطول أجلا في الهياكل الأساسية وبناء المؤسسات كما كان مقررا. وعلى الرغم من عدم انتشار الفقر المدقع على نطاق واسع، لا سيما نتيجة للتحويلات التي يرسلها الفلسطينيون

من الخارج ونتيجة لنظام التكافل الأسري السائد في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن التنمية المستدامة أمر غير ممكن في الوضع الراهن. واقترح المتحدث مجالات الأولوية التالية للتنمية المستدامة: الاضطلاع بمشاريع صغيرة النطاق لتنمية المجتمعات المحلية، بما في ذلك القرى؛ وتشييد المدارس؛ وتقديم القروض للمشاريع الصغيرة.

٤٠ - وتناول السيد جون ميشيل دومون، أمين عام الرابطة البرلمانية للتعاون الأوروبي - العربي، في عرضه، مسألة تدهور الاقتصاد الفلسطيني نتيجة لإغلاق اسرائيل للأراضي الفلسطينية من حيث هبوط الناتج المحلي الإجمالي، وارتفاع البطالة والعجز المطرد في القطاع العام، والتي عوضت عنها الجهات المانحة بطريقة هزيلة. ويظل الانتعاش الذي يقوده القطاع الخاص، والذي يقوم بوجه عام على التجارة، مجرد أمل ما لم يتم إنشاء صلات دائمة بين الضفة الغربية وقطاع غزة وبقية العالم وما لم يسمح للعمال الفلسطينيين بكسب رزقهم في اسرائيل. وقد حثت اسرائيل على الالتزام بالاتفاقات الدولية السياسية والاقتصادية المختلفة التي توصلت إليها ضمن عملية السلم، وكذلك عملية برشلونة التي بدأت في تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٩٥، والتي ربطت شراكة أوروبا - البحر المتوسط بالسلام في الشرق الأوسط. وارتأى المتحدث أنه ينبغي لأوروبا، بوصفها أكبر مساهم مالي لعملية السلام، أن تزيد من مجهودها لضمان احترام هذه الاتفاقات.

٤١ - وأعلن السيد باتريك كاين مدير مكتب نيويورك التابع لمركز موارد التنمية بغزة أن القيود المفروضة على تنمية القطاع الخاص الفلسطيني نتجت عن الحالة السياسية المتغيرة يوميا وعن النظام التجاري، كإغلاق الحدود والعوائق الاقتصادية مثلا، إلى جانب الآثار السلبية الناتجة عن ثلاثين سنة من الاحتلال. بالإضافة إلى ذلك، يجب أن تؤخذ في الاعتبار بنفس المستوى مسائل مثل قدرة المنتجين الفلسطينيين على تزويد السوق المحلية والتجارة الخارجية بالسلع والخدمات. وكذلك صغر حجم المشروعات الفلسطينية بشكل عام، ويجب أن يؤخذ ذلك في الاعتبار أيضا عند تشجيع تنمية الاقتصاد الفلسطيني. وقد ركزت الورقة على مسائل مثل "القدرة على التزويد" داخل قطاع الصناعة الفلسطينية وعلى الكيفية التي يمكن بها تحسين قدرة الشركات الفلسطينية، اقتداء بصناعة البلاستيك في غزة.

٤٢ - وفصّل السيد دياب عيوش نائب وزير الشؤون الاجتماعية بالسلطة الفلسطينية، بعض المبادئ والمفاهيم التي تشكل أساس سياسات القضاء على الفقر، انطلاقا من مفاهيم المؤسسات الخيرية التقليدية إلى أشكال مختلفة من التدخل في القطاع العام يفرض إعادة التوزيع. ويحل الفقر عندما ينقص الإنسان ما يفي باحتياجاته الأساسية. ويجب أن يأخذ تقييم الاحتياجات بعين الاعتبار نماذج الدخل والنفقات والسمات غير الملموسة المتعددة للأسر المعيشية الفلسطينية. ويعتقد أن الأسباب الأساسية للفقر تكمن في سلسلة كاملة من السمات الثقافية والديمغرافية والنفسية والاقتصادية والسياسية في الفرد والمجتمع على السواء. فالفلسطينيون لم ينتفعوا من السيادة الوطنية والحقوق الأخرى غير القابلة للتصرف، ولذلك تعرقلت جهودهم في التنمية بشكل جوهري. وقد ركزت السلطة الفلسطينية جهودها، في ممارسة سياساتها الرامية إلى القضاء على الفقر، على مساعدة قطاعات المجتمع الأكثر تعرضا للخطر؛ وعلى منح

قروض للمشروعات الصغيرة، ولا سيما تلك التي تديرها النساء؛ وعلى إعطاء منح تعليمية؛ وعلى برامج أخرى في الميدان الاجتماعي، بما في ذلك إعادة تأهيل ودمج سجناء سابقين في المجتمع.

٤٣ - وترأس الجزء الثاني من المائدة المستديرة السيد جورج قصيفي. ونظرت الجلسة في المواضيع الفرعية التالية: تعزيز النمو العادل العريض القاعدة: الاحتياجات والفرص (المناطق الصناعية، والسياحة، والحرف اليدوية، والتنمية الريفية، الخ)؛ وتلبية احتياجات عملية تنمية الموارد البشرية الفلسطينية عن طريق التدريب ووضع معايير مناسبة للعمل.

٤٤ - وقال السيد جيل فيلر، المدير الإداري لشركة البحوث Info-Prod (الشرق الأوسط)، المحدودة، إن الفلسطينيين هم في غمرة تدهور اقتصادي نتيجة للسياسات الاسرائيلية والفلسطينية. وتستمر اسرائيل في انتهاج سياسة فرض إغلاق الأراضي الفلسطينية، وقوانين الاستثمار الفلسطيني وحوافزه غير موجودة. ويعتمد مستقبل رفاهية الضفة الغربية وقطاع غزة على قدرة السلطة الفلسطينية على معالجة عناصر النمو الاقتصادي الدينامية المحكمة الارتباط: التجارة، والاستثمارات واليد العاملة. وفي رأيه أن فرص الاستثمارات الفلسطينية متوافرة في التصنيع، وتتركز على المناطق الصناعية الحدودية والمشاريع المشتركة الأخرى المنفذة بالاشتراك مع شريك اسرائيلي، والسياحة وموارد طبيعية معينة إلى جانب التنمية الزراعية والريفية. ودعا إلى قيام اسرائيل والسلطة الفلسطينية بالبدء في مشاريع مشتركة كهذه، حيث أن مجرد القيام حتى بمشروع صغير الحجم قد يكون له أثر إيجابي مضاعف بالنسبة لبناء الثقة ولجذب الاستثمارات الأجنبية الأخرى.

٤٥ - ووصفت السيدة منى دروزة الباحثة بدائرة الشؤون الفلسطينية بوزارة الشؤون الخارجية الأردنية تجربة الأردن النامية في مجال تشجيع التنمية البشرية المستدامة المتعلقة بمشروع إعداد تقرير عن التنمية البشرية الوطنية. وقد شكلت الأردن لجنة من وزارات مختلفة وأفرقة عاملة متعددة لتنسيق الإعداد للتقرير ولتنفيذ برامج لاستئصال الفقر، تدعى شبكة الضمان الاجتماعي. ولخطة التنمية البشرية الاستراتيجية ثلاث ميزات رئيسية. أولا، إن هدف الخطة هو الوصول إلى أفقر طبقات المجتمع، بتوفير المساعدة المادية، مثلا، لأشد الأفراد عوزا، وتحسين الهياكل الأساسية لبيئتهم المباشرة، وتأمين مياه الشرب الخالية من التلوث والأوضاع المعيشية المحلية الصحية والبدء بتمارين تدريب مهني عملي. ثانيا، يجب أن يكون تنفيذ الخطة ممكنا بتكاليف منخفضة، وثالثا، يجب أن تكون الاستراتيجية سهلة الفهم، وواقعية ومستدامة.

٤٦ - وقال السيد خندقار حق مدير عام مصرف غرامين بدكا، بنغلاديش، إنه من الممكن استئصال الفقر وتعزيز التنمية المستدامة بالاستثمار في الفقراء وبطريقة أكثر فعالية في النساء. ويعتبر السيد حق، بناء على خبرته العملية الطويلة في هذا المجال، أن الفقر نكران لحقوق الإنسان ويمكن تخفيفه بخلق أعمال حرة بمساعدة رأسمال استثماري يمول المشروعات الجزئية. ويقرض مصرف غرامين، الذي أسس عام ١٩٨٣، في الوقت الحاضر ٢٧ مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة شهريا في بنغلاديش، ويقدم، عن

طريق أكثر من ألف فرع هناك، رأس المال إلى أكثر من مليوني مقترض، ٩٤ في المائة منهم من النساء. وقد ساعد المصرف المبادرات المحلية في أكثر من ستين بلدا في جميع القارات للبدء ببرامج اعتمادات جزئية للفقراء، وخاصة النساء، على غرار مصرف غرامين. وينبغي البدء بمناقشات وطنية لتقرير طبيعة برامج استئصال الفقر ودورها وأهدافها. وتحقيقا لهذه الغاية، يمكن للسلطة الفلسطينية أن تبعث في إنشاء شراكات مع المؤسسات والمنظمات المدنية، كما ينبغي تنفيذ خطة مساعدة التنمية بالتعاون مع المستفيدين المتوقعين.

٤٧ - وركزت السيدة ميرا د. رزق، باتحاد الرفاه، بجنيف، عرضها على التنمية الريفية واستئصال الفقر، مع التأكيد على النساء الريفيات، والتدريب المهني والحاجة إلى معايير عمل تنطوي على وعي بالفروق بين الجنسين. وتعتبر الزراعة مصدرا هاما من مصادر دخل السكان الفلسطينيين الريفيين، خاصة النساء، الذين لم يستفيدوا بالقدر الكافي نتيجة لانخفاض المساعدة الدولية. فالاستثمار الذي يدعم الأنشطة الريفية المنتجة، خاصة زراعة المزارعين الصغار، أدر أكثر منافع توليد الدخل. ويتعين على البرامج المتصلة بالفقر أن تسعى إلى مشاركة أكبر للمستفيدين المقبلين وأن تستخدم المنافع العديدة التي تقدمها المنظمات غير الحكومية بطريقة أفضل. وهناك حاجة ماسة إلى معلومات عن مواطن الفقر ومداه بين الفلسطينيين وإلى "رسم تفصيلي للفقر" يصبح ذا أولوية في استراتيجية وطنية شاملة تهدف إلى تخفيف الفقر.

٤٨ - وقال المشاركون أثناء المناقشات التي جرت في المائدة المستديرة الثانية إن الجهود الرامية إلى التنمية البشرية المستدامة واستئصال الفقر لن تنجح بدون السيادة وتقرير المصير وسلامة الأراضي والديمغرافية. فالفلسطينيون يجردون من أراضيهم ومن سيادتهم على مواردهم الطبيعية، لا سيما المياه. ويجب أن يتمكن الفلسطينيون من المطالبة بتعويضات عن الخسائر المتكبدة. وهناك الآن حاجة ملحة لضغط دولي على اسرائيل لتنفيذ الاتفاقات التي تم التوصل اليها بغية خلق ظروف أساسية لتعزيز التنمية البشرية الفلسطينية. ويجب ألا يؤدي فقدان السيادة المستمر إلى الإحباط. وأي إجراء يتخذ لصالح الشعب الفلسطيني يعزز جهودهم المبذولة من أجل الحصول على تقرير المصير. وعلق عدد من المشاركين على سياسات البلدان والمنظمات المانحة. وفي رأيهم أن بعض البلدان المانحة قررت معالجة بعض مواطن الضعف القصيرة المدى في الاقتصاد الفلسطيني وتقديم علاجات مسكنة، مهملة مسائل مركزية بعيدة المدى. وقد تم التأكيد على أن للمانحين مسؤولية دعم حقوق الإنسان الأساسية للشعب الفلسطيني، بما في ذلك حقه في تقرير المصير. وفي نفس الوقت، تم التأكيد على المساهمات الإيجابية التي قدمها العديد من الحكومات المانحة. وفيما يتعلق باستراتيجية تشجع التنمية البشرية واستئصال الفقر، تم التشديد على أن المسؤولية الرئيسية في صياغة السياسة تقع على عاتق السلطة الفلسطينية. وتلعب المنظمات غير الحكومية دورا هاما في ذلك المجال وينبغي لها أن تشترك في عملية التخطيط والتنفيذ. كما ينبغي للقطاعين تنسيق جهودهما. وبإمكان المنظمات غير الحكومية الإسهام إلى حد كبير في مجال استئصال الفقر، بناء على أعمالها العتيدة التي تشمل مشاريع تنمية مجتمعية، وتعاونيات وبرامج موجهة للمحرومين.

المائدة المستديرة الثالثة: تعزيز المساواة بين الجنسين ومشاركة المرأة على الوجه الأكمل في المجتمع

٤٩ - أدار المائدة المستديرة السيد باتريك كاين. وقد عالجت الموضوعات الفرعية التالية: خطة عمل بيجين وآثارها على المرأة الفلسطينية؛ والحاجة إلى جمع المعلومات عن كل من الجنسين على حدة؛ وتقييم التشريعات والسياسات الراهنة من منظور كل من الجنسين؛ وتمكين المرأة عن طريق التعليم والتدريب؛ وتشجيع النساء على زيادة المشاريع؛ والقروض الزهيدة وغيرها من المبادرات اللازمة للاضطلاع بالأعمال التجارية الصغيرة.

٥٠ - وأظهرت السيدة ماريا هولت الباحثة بالمجلس البريطاني بلندن في عرضها ما يحق للمرأة الفلسطينية أن تتوقعه في دولة فلسطينية مقبلة، معلنة أن عملية الانتقال من حركة نسائية غير حكومية مخصصة إلى مشاركة رسمية في الحكومة الناشئة لم تكن مرضية حتى الآن. فالمرأة الفلسطينية تسعى إلى مشاركة أكبر في جميع مجالات مجتمعها. وبالرغم من أن خطة العمل التي اعتمدت خلال المؤتمر النسائي العالمي المعقود في بيجين عام ١٩٩٥ غير ملزمة بالنسبة للسلطة الفلسطينية، فإنها وضعت معيارا دوليا يمكن أن يقاس به تقدم المرأة، بالنسبة للفقر، والحصول على الثقافة وخدمات العناية الصحية، والعنف المنزلي، وعدم المساواة بين الرجل والمرأة في ميادين السلطة الاقتصادية والسياسية، وحماية حقوق المرأة في الإنجاب. ومن غير المحتمل أن تحل مسألة فقدان الحقوق القانونية للمرأة الفلسطينية بطريقة مرضية قبل خلق دولة فلسطينية.

٥١ - وأشارت السيدة فتحية نصرو الاستاذة المساعدة ورئيسة البرنامج الجامعي للتقييم والتنمية بجامعة القدس، القدس، إلى الصعوبات التي يواجهها النظام التعليمي الفلسطيني في التغلب على آثار الاحتلال. وقدمت أرقاما عن الطلاب المسجلين والاساتذة العاملين بالمدارس الفلسطينية تظهر زيادة في المشاركة النسائية. فعدد الأساتذة الجامعيين من النساء اللواتي يحملن شهادة الدكتوراة لا يزال منخفضا (٦,٦ في المائة) من مجموع حملة الدكتوراة في الجامعات الفلسطينية. وشددت المتحدثة على أن تمكين المرأة من خلال التعليم والتدريب قضية مركزية بالنسبة لتعزيز التنمية البشرية. وتعتبر الفلسفة التعليمية الفلسطينية فلسفة تقوم على المساواة، كما أنها مجتمعية المنحى وموجهة نحو تحقيق الطالب لذاته. وهدم الثنائية الحسية بين الذكر والأنثى، في وقت مبكر منذ مدارس الحضانة، يعزز المساواة بين الجنسين بطريقة فعالة. وبناء على اقتراح مشروع محدد، أعلنت المتحدثة أن نظام مدارس الحضانة، المقترن ببرامج توعية مجتمعية، يمكن أن يعزز دور التعليم في الإسراع في تنمية المجتمع الفلسطيني.

٥٢ - وأعلن السيد نادر عزت سعيد الخبير الاستشاري برام الله أن المرأة الفلسطينية لعبت دورا كبيرا في الصراع الوطني وفي محاربة الانحطاط الاجتماعي الاقتصادي الناتج عن الاحتلال الاسرائيلي. فالمرأة الآن تشارك في عملية إعادة التعمير. وتشكل المرأة حوالي ١٥ في المائة من القوة العاملة الرسمية، مقتصرة

على قطاع الخدمات، وتسهم في أكثر من ٥٠ في المائة من سوق العمل غير النظامي، لا سيما في قطاع الزراعة حيث لا يزال عملها يفتقد إلى التقدير الحقيقي. وفي حين يتم القبول بالحقوق السياسية للمرأة الفلسطينية بشكل متزايد، فهناك قبول أقل لحقوقها الاقتصادية، وأقل من ذلك، لحقوقها الاجتماعية والشخصية. ومن المهم حاليا استثمار قدرات المرأة وإشراكها تماما في تنمية المجتمع الفلسطيني. وقدم المتحدث عدة اقتراحات عن كيفية إدخال المرأة في عملية التنمية الفلسطينية، عن طريق سياسات شاملة تراعي شعور الجنسين، على سبيل المثال؛ نظام حصص يدعم الاشتراك المتساوي للمرأة في صنع القرار، حتى على أعلى المستويات؛ والمكافأة الصحيحة لعمل المرأة؛ والقضاء على العنف ضد النسا؛ واستكمال قانون الأحوال الشخصية؛ والامتثال للمبادئ المكرسة في الصكوك والاتفاقيات الدولية ذات الصلة، مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة.

٥٣ - وأعلنت السيدة زهيرة كمال مدير عام مديرية تخطيط وتنمية شؤون المرأة بوزارة التخطيط والتعاون الدولي أن التنمية الناجحة تتطلب صياغة سياسات تضمن وصول المرأة إلى الموارد الاقتصادية، وجميع مستويات صنع القرار، والتدريب، والعلم والتكنولوجيا، ووسائط الإعلام والأسواق، وذلك لزيادة تقدمها وتمكينها. وحتى عهد قريب، أهمل تدريب المرأة الذي يرمي إلى مساهمتها الفعالة في التنمية. وقد تم إحراز تقدم في مجالات معينة مثل المجال القانوني، بما في ذلك القانون الانتخابي؛ والاشتراك في الانتخابات والعمل في القطاع العام؛ والتدريب على المهارات القيادية؛ وحقوق الإنسان؛ وجماعات الدعوة. وقد شكلت لجنة داخل السلطة الفلسطينية لتنسيق أنشطة إدارات شؤون المرأة في مختلف الوزارات. وقدمت المتحدثة عدة اقتراحات لتعزيز التنمية البشرية المستدامة تقوم على الاشتراك المتساوي للمرأة والرجل الفلسطينيين. وتشمل هذه الاقتراحات تحسين نوعية المهارات التنظيمية، والتدريب على تصميم وتقييم البرامج واستثمار المرأة الفقيرة والمرأة الريفية. وينبغي حاليا وضع استراتيجية عمل للنهوض بالمرأة.

٥٤ - ووضعت السيدة نهلة كورة ممثلة اللجنة الفنية لشؤون المرأة، التي أسست عام ١٩٩٢ إعدادا للمفاوضات بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل، عمل اللجنة في سياق صراع المرأة الفلسطينية الطويل في سبيل التحرير الوطني. وتمثل اللجنة ائتلافا من النساء يدعو إلى المساواة في المجتمع الفلسطيني وإلى إبطال جميع أشكال التمييز ضد المرأة، استعدادا لبناء مجتمع مدني ديمقراطي يتسم بالعدالة الاجتماعية. وقد أدى إدماج قضايا المرأة إلى بعض التحسينات الملموسة في وضع المرأة الفلسطينية. فعلى سبيل المثال، يمكن أن تحصل المرأة على جواز سفر بدون موافقة خطية ممن يسمى بالوصي، كما تستطيع الأرامل الحصول على جوازات سفر لأولادهن بدون إذن من أخ أو أب، وكذلك يستطعن تعلم قيادة السيارات بدون مصاحبة رجل رقيب. وعلاوة على ذلك، لم تعد تطرد الطالبات المتزوجات من المدرسة؛ وأصبحت المناهج الدراسية واعية بالفروق بين الجنسين؛ وبدأت النسبة المئوية للنساء اللواتي يشغلن مناصب تتعلق بصنع القرار في القطاع العام بالتزايد؛ ويشدد مشروع الدستور الفلسطيني حاليا على مبدأ المساواة بين الرجل والمرأة.

٥٥ - وشدد جميع المتحدثين أثناء المناقشات على أهمية تعزيز المساواة بين الجنسين في الأراضي الفلسطينية. ووصف عدد منهم مشاريعهم المحددة في هذا الشأن. وتم تحديد الاحتلال الاسرائيلي بجميع عواقبه، بما في ذلك استخدام الجنود الاسرائيليين العنف ضد المرأة الفلسطينية، على أنه العقبة الكبيرة في طريق تنفيذ المشاريع المباشر بها في هذا المجال. وفي الوقت نفسه، قيل إن قضية اشتراك المرأة الكامل قضية حساسة ضمن المجتمع الفلسطيني، وتتطلب وقتا وجهودا مطردة لتحضير الأسس لنشوئها الثقافي والسياسي والفلسفي. وهناك حاجة ماسة إلى تدريب النساء على أدوار قيادية، يتبعه تعيينهن في وظائف رفيعة في المؤسسات الفلسطينية. وهناك حاجة إلى جهد خاص لترويج مبدأ مساواة الطفلة بالصبي في المجتمع في المستقبل. وتمت الإشارة إلى أهمية الأسرة الفلسطينية في تغيير مفهوم المجتمع لدور الرجل والمرأة في السياق الإسلامي والعربي. كما أن هناك حاجة إلى أشكال جديدة لتربية الأطفال وللتعليم. وينبغي ألا يقتصر تركيز البرامج على المرأة فحسب، بل ينبغي أيضا إشراك الرجال لإقناعهم بالفوائد الملموسة التي تنتج عن اقتسام دور متساو مع المرأة في التنمية البشرية.

رابعا - الجلسة الختامية

٥٦ - وأدلى ببيانات ختامية ممثلا الأردن وفلسطين والسيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

٥٧ - وقال السيد ماهر النشاشيبي السفير ومدير إدارة المنظمات الدولية والقطرية بوزارة الشؤون الخارجية بالأردن في بيانه إن الاجتماع عكس إرادة المجتمع الدولي الواسعة في مساعدة الشعب الفلسطيني. وشدد على أنه تم تحديد الاحتلال الاسرائيلي للأراضي الفلسطينية على أنه العقبة الكبيرة في وجه التنمية، ودعا إلى بذل جهود جديدة من قبل المجتمع الدولي للبدء من جديد في عملية السلام. وطمأن الشعب الفلسطيني من جديد على دعم الأردن الدائم والمتواصل له في كفاحه من أجل تقرير المصير.

٥٨ - وقال السيد ماهر المصري وزير التجارة والاقتصاد في السلطة الفلسطينية إن جميع المبادرات والآراء التي أثيرت خلال مداولات الحلقة الدراسية ستساعد جميع القائمين بمشاريع لمساعدة الشعب الفلسطيني على إيجاد أولويات للمستقبل. وقال إن الفترة الحالية التي يواجهها الشعب الفلسطيني تختلف عن الماضي من جراء تشكيل اقتصاد جديد، على المستويين الدولي والإقليمي، وخاصة في الشرق الأوسط وبلدان البحر المتوسط الوثيقة الصلة بأوروبا، ولا تزال المهمة الرئيسية للسلطة الفلسطينية هي التغلب على تقسيم الأراضي الفلسطينية الذي يجعل التدفق الحر للسلع والمواصلات الحقيقية أمورا مستحيلة. وهناك حاجة إلى هياكل أساسية فلسطينية صحيحة مثل وجود مرفأ ومطار. وقال إن الأزمة السياسية الحالية تؤثر على جميع ميادين عمل السلطة الفلسطينية. وحث اللجنة على مواصلة مساعدة الشعب الفلسطيني في بناء مؤسساته الخاصة الفعالة.

٥٩ - وذكر السيد إيبرا ديغوان كا، رئيس اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، في ملاحظاته الختامية، إن اللجنة ما فتئت تولي أهمية لمختلف جوانب التنمية الاجتماعية - الاقتصادية للشعب الفلسطيني وتحسين ظروف معيشته. ومنذ بداية عملية مدريد للسلام، ولا سيما في السنوات الأربع الأخيرة، تحولت مهمة إعادة بناء الاقتصاد الفلسطيني إلى عنصر أساسي يؤثر في سرعة العملية وتقدمها. وأضاف أن اللجنة قررت في هذه الفترة إيلاء مكانة خاصة في برامج عملها السنوية للقضايا الاجتماعية - الاقتصادية في المرحلة الانتقالية. واستجابة لرغبتها في تعبئة موارد التنمية من أجل الدولة الفلسطينية الناشئة، قررت اللجنة عقد حلقة دراسية حول مساعدة الشعب الفلسطيني للمرة الثانية عام ١٩٩٧، للتركيز على تعزيز التنمية البشرية الفلسطينية. وقد أظهرت المداولات دعما مجمعا لنهج التنمية البشرية المستدامة كما قدمت عدة اقتراحات عن كيفية تطبيقه على الأراضي الفلسطينية. وأعرب المشاركون عن قلقهم البالغ إزاء مستقبل عملية السلم، نظرا لسياسات وإجراءات القوة المحتلة، والتدهور الخطير في الظروف المعيشية الفلسطينية. وتم التشديد على وجوب إنهاء الاحتلال الأجنبي قبل حصول أية تنمية بشرية حقيقية.

— — — — —